أداء أسواق النفط في العام 2023: العام الذي انقضى **يناير 2024**

سوق النفط الخام يتجاهل العوامل الجيوسياسية على خلفية تخمة الامدادات ومخاوف الطلب

تبين أن العام 2023 كان عاماً آخر مليئاً بالتقلبات على صعيد سوق النفط الخام، إذ تأرجحت الأسعار بأكثر من 30 في المائة خلال مدة زمنية لم تتجاوز أكثر من ثلاثة أشهر فقط، أعقبها انخفاض مماثل في الأشهر الثلاث التي تلت. ***وظلت أسعار العقود الفورية والآجلة أقل من مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل بنهاية العام، حيث استمرت أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وقلة توقعات الطلب والمخاوف بشأن العرض وقوة الدولار الأمريكي في معظم فترات العام في الضغط على الأسعار مما أدى إلى تراجعها لكن الأوضاع الجيوسياسية والحرب على غزة دعمت الأسعار الى حد ما.***

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام 2023

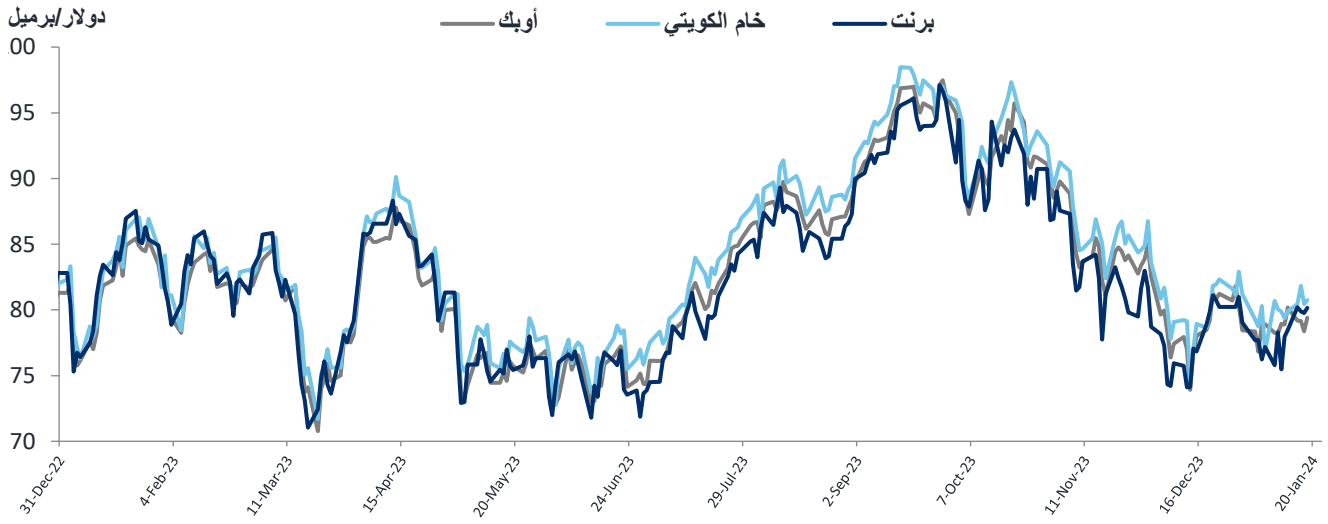

المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

واستمرت التقلبات في العام 2024، إلا أن أسعار النفط اتجهت في الغالب نحو الارتفاع بسبب الهجوم على سفن الشحن في البحر الأحمر والاجراءات التي اتخذتها حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للرد على تلك الهجمات. *ونتيجة لذلك، أظهرت البيانات انخفاض عدد شحنات النفط الخام التي تمر عبر البحر الأحمر. كما تصاعدت تكلفة الشحنات وكذلك تكاليف التأمين حيث يتعين على البضائع أن تسلك طريقًا أطول للوصول إلى وجهاتها وتجنب المرور في البحر الأحمر.* ***وفي ظل تصاعد التوترات، تحرك سعر مزيج خام برنت بوتيرة سريعة متجاوزاً حاجز 80 دولار أمريكي للبرميل بعد أن تلقى المزيد من الدعم نتيجة لتجدد الصراع بين روسيا وأوكرانيا بعد الهجوم بطائرات بدون طيار على ساحل بحر البلطيق الروسي.***

من جهة أخرى، ظلت عوامل جانب الطلب ضعيفة، مما أدى إلى تلقي أسعار النفط الخام لدعم محدود لتعويض المخاوف الجيوسياسية. واستمرت مشاكل تعافي اقتصاد الصين في ظل قيام الحكومة بضخ المزيد من الأموال في القطاعات الرئيسية على أمل انعاشها أو حمايتها من الهبوط القوي. *وأشارت التقارير الإخبارية إلى ضخ نحو 2 تريليون يوان (278 مليار دولار أمريكي) في سوق الأوراق المالية الصينية من قبل هيئات دولية تابعة للجهات الحكومية في إطار مساعيها لإعادة الاستقرار إلى سوق الأوراق المالية. كما كشفت البيانات الاقتصادية الصادرة مؤخراً من الصين عن نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بمعدل أضعف من المتوقع، وذلك على الرغم من التدابير الحكومية.* ***إلا انه على الرغم من ذلك، فإن تراجع الأداء الاقتصادي لمناطق أخرى بمعدلات أقل من المتوقع، خاصة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دفع العديد من الجهات إلى رفع توقعات نمو الطلب العام المقبل.***

وكانت عوامل جانب العرض من أبرز العوامل الجوهرية التي ساهمت في تفاقم الضغوط المؤدية لتراجع أسعار النفط الخام. وعلى الرغم من تمديد تخفيضات حصص إنتاج الأوبك وحلفائها، إلا أن أسعار النفط ظلت دون تغير يذكر حيث عوض تزايد الإمدادات، خاصة من الولايات المتحدة، معظم المخاوف. وقد تناولت وكالة الطاقة الدولية هذا الأمر في تقريرها الشهري الأخير، وقالت إن نمو إمدادات النفط في الولايات المتحدة ما يزال يفوق التوقعات. *كما أن الإمدادات من البرازيل وغيانا كانت متفائلة، مما يهدر الجهود التي تبذلها الأوبك.* ***وأظهرت أحدث البيانات الأسبوعية أن إنتاج النفط الأمريكي بلغ مستويات قياسية جديدة عند 13.3 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع المنتهي في 12 يناير 2024. من جهة أخرى، سجل إنتاج الأوبك (بما في ذلك البيانات الخاصة بأنجولا وفقاً لوكالة بلومبرج) انخفاضاً هامشياً خلال ديسمبر 2023 ليصل في المتوسط إلى 28.1 مليون برميل يومياً. وأعلنت أنجولا، الدولة الأفريقية المنتجة للنفط، الشهر الماضي أنها ستنسحب من الأوبك اعتباراً من يناير 2024، وظهرت تقارير تشير إلى أن سبب الخلافات التي أدت إلى انسحابها من المجموعة يعود إلى حصص الإنتاج.***

سوق النفط في العام 2023

أسواق النفط تشهد عاماً آخر مليئاً بالصعوبات

استمرت التطورات الجيوسياسية خلال العام 2023 في ظل الأزمة المرتبطة بالصراع المستمر بين روسيا وأوكرانيا والحظر المفروض على صادرات النفط الروسية. كما اقتربت القضايا الجيوسياسية من منطقة الأوبك المنتجة للنفط نظراً للهجمات التي تعرضت لها غزة. وتصاعد الوضع أكثر قرابة نهاية العام في أعقاب الهجمات التي تم شنها على سفن الشحن في البحر الأحمر، مما أدى إلى عرقلة المرور عبر قناة السويس. إلا أنه على الرغم من القضايا الجيوسياسية، استمرت أسعار النفط في الانخفاض خلال العام 2023. كما تجاهل السوق تخفيضات الأوبك وحلفائها القائمة خلال تلك الفترة، هذا إلى جانب تمديد خفض حصص الإنتاج حتى العام 2024، والذي كان بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية التي طبقتها السعودية وروسيا بصفة رئيسية.

أسعار النفط مع نهاية العام (دولار أمريكي للبرميل)	2019	2020	2021	2022	2023
أوبك	**67.96**	**50.24**	**77.97**	**81.29**	**78.44**
التغير (%)	*31.8%*	*-26.1%*	*55.2%*	*4.3%*	*-3.5%*
برنت	**67.77**	**51.22**	**77.24**	**82.82**	**77.69**
التغير (%)	*34.0%*	*-24.4%*	*50.8%*	*7.2%*	*-6.2%*

متوسط سعر النفط السنوي (دولار أمريكي للبرميل)	2019	2020	2021	2022	2023
أوبك	**64.04**	**41.47**	**69.89**	**100.05**	**82.95**
التغير (%)	*-8.2%*	*-35.2%*	*68.5%*	*43.1%*	*-17.1%*
برنت	**64.30**	**41.96**	**70.86**	**100.93**	**82.49**
التغير (%)	*-9.9%*	*-34.7%*	*68.9%*	*42.4%*	*-18.3%*

المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة، *بحوث كامكو إنفست*

وعلى صعيد الأسعار، تحركت تداولات النفط الخام في نطاق واسع خلال العام 2023. وبلغت أسعار سلة الأوبك ذروتها وصولاً إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ 11 شهراً عند 97.5 دولار أمريكي للبرميل في سبتمبر 2023 على خلفية تشديد أوضاع السوق في ظل قيام الأوبك بتقييد الإنتاج بالإضافة إلى مخاوف تزايد امدادات الولايات المتحدة في ذلك الوقت مما أدى إلى انخفاض مخزونات النفط الخام والبنزين. كما بلغت أسعار العقود الفورية لمزيج خام برنت ذروتها في نفس الوقت تقريباً عند 97.1 دولار أمريكي للبرميل. من جهة أخرى، تم تسجيل أدنى نقطة خلال العام في مارس 2023 عندما وصلت أسعار سلة الأوبك إلى 70.8 دولار

أمريكي للبرميل بينما وصل سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت إلى 71.0 دولار أمريكي للبرميل. ويعزى هذا الانخفاض إلى أزمة البنوك الأمريكية، بالإضافة إلى البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين. وشهدنا انخفاضاً مماثلاً قرابة نهاية العام، إذ انخفض سعر مزيج خام برنت إلى 74.1 دولار أمريكي للبرميل في منتصف شهر ديسمبر 2023، بينما انخفض سعر سلة الأوبك إلى 73.9 دولار أمريكي للبرميل. وجاء هذا الانخفاض نتيجة للمخاوف المتعلقة بالطلب إلى جانب زيادة امدادات السوق. وانتهت تداولات العام بوصول سعر سلة الأوبك إلى 78.4 دولار أمريكي للبرميل، أي بانخفاض بلغت نسبته 3.5 في المائة خلال العام، في حين تراجع سعر مزيج خام برنت بمعدل أعلى بنسبة 6.2 في المائة على أساس سنوي بعد أن وصل إلى 77.7 دولار أمريكي للبرميل بنهاية العام. وشهدت أسعار العقود الآجلة انخفاضاً أكبر بنسبة 10.3 في المائة لعقود مزيج خام برنت.

كما أدى ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم المستمر خلال معظم فترات العام 2023 إلى التأثير سلباً على ارتفاع معظم السلع الأخرى. واتضح ذلك من خلال تراجع مؤشر بلومبرج للسلع بنسبة 12.6 في المائة. وجاء الانخفاض أيضاً نتيجة لارتفاع الأسعار خلال العام 2022 بعد بدء الحرب بين روسيا وأوكرانيا في بداية العام. وكان هذا الانخفاض مدفوعاً بانخفاض المؤشرات الرئيسية للمعادن الأساسية والحبوب إلى جانب سلع الطاقة (أسعار النفط والغاز)، في حين كان أداء المعادن الثمينة أفضل نسبياً خلال العام. وظل التضخم من أبرز المخاوف الرئيسية، في ظل ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي حتى مايو 2023، إلا ان الانخفاض الحاد الذي شهده خلال الأشهر التالية ساهم في الحد من بعض تلك المخاوف.

كما شهدت تقديرات الإجماع بشأن النفط الخام تغيرات جذرية خلال العام 2023، في ظل وقوع أحداث غير مسبوقة خلال العام، بالإضافة إلى تعافي الطلب العالمي على النفط بمستويات مخيبة للآمال، خاصة في الصين. وبدأت تقديرات وكالة بلومبرج لأسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت في العام 2023 العام بوصول السعر إلى 93.9 دولار أمريكي للبرميل، لكنها أنهت العام على انخفاض كبير بالقرب من 80 دولار أمريكي للبرميل. ولاحظنا تخفيض مماثل لتوقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لكل من مزيج خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط.

انتاج الأوبك

ظلت مجموعة الأوبك وحلفائها نشطة في تعديل سياسات الإنتاج بوتيرة ديناميكية كل شهر وفقاً لأوضاع سوق النفط الخام، وحددت بوضوح استراتيجية مماثلة للتخفيضات الحالية السارية حتى الربع الأول من العام 2024. وظل إنتاج الأوبك مرتفعاً في بداية العام 2023 وبلغ ذروته في فبراير 2023 عند 29.2 مليون برميل يومياً، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج. إلا أن الاتجاه العام للإنتاج كان هبوطياً منذ الوصول إلى مستويات الذروة حيث بدأت السعودية وروسيا، بما في ذلك صغار المنتجين الآخرين، في تطبيق تخفيضات طوعية في الإنتاج بدءاً من يوليو 2023. وانخفض متوسط إنتاج الأوبك من النفط الخام خلال العام 2023 بعد أن شهد عامين متتاليين من النمو. ووصل متوسط إنتاج الدول الأعضاء، الأوبك-13، إلى 28.1 مليون برميل يوميا خلال العام مقابل 28.9 مليون برميل يومياً خلال العام 2022، مسجلا انخفاضاً بنسبة 2.6 في المائة أو ما يعادل نحو 739 ألف برميل يومياً، وفقا لبيانات مصادر الأوبك الثانوية. ويعزى هذا التراجع إلى خفض الإنتاج من قبل 7 من أصل 13 منتجاً في المجموعة بينما أعلن المنتجون الستة الباقون عن ارتفاع مستويات الإنتاج. وجاءت السعودية في صدارة الدول التي قامت بخفض انتاجها بنحو 918 ألف برميل يومياً خلال العام 2023، تبعتها العراق والإمارات بخفض إنتاجهما بمقدار 164 ألف برميل يومياً و115 ألف برميل يومياً، على التوالي.

إنتاج أوبك في العام 2023 والطاقة الفائضة				
انتاج دول الأوبك (ألف برميل يوميا)	متوسط الانتاج	نسبة الامتثال لتخفيضات أوبك+	الطاقة	الطاقة الفائضة
الجزائر	977	48	1,060	83
أنغولا	1,117	70	1,200	83
جمهورية الكونغو	261	15	300	39
غينيا الاستوائي	56	6	120	64
الغابون	206	9	220	14
ايران	2,855	معفى	3,830	975
العراق	4,275	220	4,800	525
الكويت	2,595	135	2,820	225
ليبيا	1,164	معفى	1,200	36
نيجيريا	1,307	84	1,600	293
السعودية	9,613	526	12,000	2,387
الامارات	2,951	160	4,200	1,249
فنزويلا	749	معفى	840	91
مجموع	**28,126**	**1,273**	**34,190**	**6,064**

المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة، بحوث كامكو إنفست

وظل إنتاج السعودية من النفط مستقراً عند مستوى 9.0 مليون برميل يومياً تقريباً منذ تطبيق التخفيضات الطوعية مقارنة بمتوسط إنتاج قدره 10.3 مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من العام 2023، وفقاً للبيانات الصادرة عن مصادر الأوبك الثانوية. وبلغ متوسط إنتاج العراق من النفط نحو 4.3 مليون برميل يومياً خلال الأرباع الثلاثة الأخيرة من العام مقابل 4.4 مليون برميل يومياً في الربع الأول من العام 2023 وحوالي 4.5 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من العام 2022. ويعزى انخفاض الإنتاج خلال النصف الثاني من العام 2023 بصفة رئيسية إلى الحصار المفروض على صادرات النفط من إقليم كردستان على خلفية خلافات مع السلطات التركية. وفي ذات الوقت، انخفض متوسط إنتاج الإمارات مرة أخرى إلى أقل من 3.0 مليون برميل يومياً في العام 2023 ليصل إلى 2.95 مليون برميل يومياً مقابل 3.07 مليون برميل يومياً في العام 2022.

من جهة أخرى، سجلت إيران أعلى معدل نمو في الإنتاج خلال العام، إذ وصل انتاجها إلى 2.9 مليون برميل يومياً في العام 2023 مقابل 2.6 مليون برميل يوميا في العام 2022. وجاء ارتفاع الإنتاج في إيران بعد أن خففت الولايات المتحدة موقفها تجاه البلاد بعد مفاوضات طويلة بين البلدين. وجاء المنتجون المتأرجحون، ليبيا ونيجيريا، في المرتبة التالية من حيث نمو الإنتاج. إذ أضافت ليبيا 183 مليون برميل يومياً لإنتاجها خلال العام، وبلغ متوسط الإنتاج 1.2 مليون برميل يومياً، فيما يعد أعلى متوسط سنوي يتم تسجيله منذ ثلاثة عشر عاماً، منذ الانخفاض الذي شهدته في العام 2011. كما زادت نيجيريا إنتاجها بمقدار 103 مليون برميل يومياً خلال العام ليصل متوسط الإنتاج إلى 1.3 مليون برميل يومياً، بعد أن تعافى جزئياً من الانخفاض الذي سجله في العام 2022. ونجحت الدولة في الحد من خسائر الإنتاج الناجمة عن السرقة وتعطيل المنشآت النفطية خلال العام 2023.

الإنتاج (الف برميل يوميا)	2019	2020	2021	2022	2023	متوسط النمو لخمس سنوات
الجزائر	**1,022**	**904**	**913**	**1,017**	**977**	**-1.3%**
التغير (%)	*-1.9%*	*-11.5%*	*1.0%*	*11.4%*	*-3.9%*	
أنغولا	**1,398**	**1,245**	**1,123**	**1,140**	**15,117**	**-5.8%**
التغير (%)	*-7.1%*	*-10.9%*	*-9.8%*	*1.5%*	*-2.0%*	
جمهورية الكونغو	**324**	**289**	**263**	**260**	**261**	**-3.8%**
التغير (%)	*2.2%*	*-10.8%*	*-9.0%*	*-1.1%*	*0.4%*	
غينيا الاستوائي	**118**	**115**	**98**	**84**	**56**	**-14.8%**
التغير (%)	*-5.6%*	*-2.5%*	*-14.8%*	*-14.3%*	*-33.3%*	
الغابون	**215**	**191**	**182**	**197**	**206**	**2.0%**
التغير (%)	*15.0%*	*-11.2%*	*-4.7%*	*8.2%*	*4.6%*	
ايران	**2,356**	**1,991**	**2,392**	**2,554**	**2,855**	**-4.3%**
التغير (%)	*-33.7%*	*-15.5%*	*20.1%*	*6.8%*	*11.8%*	
العراق	**4,678**	**4,076**	**4,046**	**4,439**	**4,275**	**-1.2%**
التغير (%)	*2.8%*	*-12.9%*	*-0.7%*	*9.7%*	*-3.7%*	
الكويت	**2,687**	**2,439**	**2,419**	**2,704**	**2,595**	**-1.1%**
التغير (%)	*-2.1%*	*-9.2%*	*-0.8%*	*11.8%*	*-4.0%*	
ليبيا	**1,097**	**367**	**1,138**	**981**	**1,164**	**4.1%**
التغير (%)	*15.4%*	*-66.5%*	*210.1%*	*-13.8%*	*18.7%*	
نيجيريا	**1,786**	**1,578**	**1,373**	**1,204**	**1,307**	**-5.3%**
التغير (%)	*4.0%*	*-11.6%*	*-13.0%*	*-12.3%*	*8.6%*	
السعودية	**9,794**	**9,204**	**9,114**	**10,531**	**9,613**	**-1.4%**
التغير (%)	*-5.0%*	*-6.0%*	*-1.0%*	*15.5%*	*-8.7%*	
الامارات	**3,094**	**2,804**	**2,727**	**3,066**	**2,951**	**-0.2%**
التغير (%)	*3.6%*	*-9.4%*	*-2.7%*	*12.4%*	*-3.8%*	
فنزويلا	**796**	**512**	**553**	**688**	**749**	**-11.2%**
التغير (%)	*-41.2%*	*-35.7%*	*8.0%*	*24.4%*	*8.9%*	
أوبك	**29,365**	**25,715**	**26,341**	**28,865**	**28,126**	**-2.1%**
التغير (%)	*-6.3%*	*-12.4%*	*2.4%*	*9.6%*	*-2.6%*	
الولايات المتحدة الأمريكية	**12,315**	**11,318**	**11,268**	**11,911**	**12,920**	**3.4%**
التغير (%)	*12.4%*	*-8.1%*	*-0.4%*	*5.7%*	*8.5%*	

المصدر: أوبك، بلومبيرج، إدارة معلومات الطاقة وبحوث كامكو إنفست

انتاج الولايات المتحدة من النفط الخام

سجل إنتاج النفط في الولايات المتحدة نمواً بوتيرة جيدة بنسبة 8.5 في المائة أو ما يعادل 1.0 مليون برميل يومياً ليصل متوسط الإنتاج إلى مستوى قياسي بلغ 12.92 مليون برميل يومياً في العام 2023. وكان هذا هو العام الثاني على التوالي من النمو بعد زيادة بنسبة 5.7 في المائة أو 0.6 مليون برميل يومياً خلال العام 2022. ويعكس النمو ارتفاع إنتاج النفط الصخري خلال العام حيث تم تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج للإستفادة من ارتفاع أسعار النفط. وكشفت بيانات وكالة بلومبرج عن وصول إنتاج النفط الصخري إلى مستوى قياسي خلال العام 2023، إذ بلغ في المتوسط 9.7 مليون برميل يوميا مقابل 8.9 مليون برميل يومياً خلال العام 2022. وبلغ الإنتاج من الحوض البرمي وحده 5.9 مليون برميل يومياً في العام 2023 مقابل 5.4 مليون برميل يومياً في العام 2022.

اتجاهات أسعار النفط

بدأت أسعار النفط في التحرك ضمن نطاق محدود في بداية العام 2024 على خلفية البيانات المختلطة على جبهة العرض والطلب بالإضافة إلى وجهات النظر المتباينة حول المسار المستقبلي لخفض أسعار الفائدة خلال العام وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي والطلب على النفط. وتجاوز سعر العقود الآجلة لمزيج خام برنت مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل في 22 يناير 2024 للمرة الأولى خلال أربعة أسابيع ليصل إلى 80.1 دولار أمريكي للبرميل مما أدى إلى تحقيق مكاسب بنسبة 3.9 في المائة منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه. وأظهرت الفواصل الزمنية للعقود الآجلة اتخاذ اتجاه الميل إلى التراجع، مما يشير إلى ارتفاع الرهانات على المدى القريب. وجاءت المكاسب على خلفية الأحداث الجيوسياسية العالمية بما في ذلك الضربات التي قادتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على اليمن للرد على هجمات البحر الأحمر بالإضافة إلى غارة الطائرات بدون طيار على روسيا من قبل أوكرانيا في منطقة البلطيق. كما ساهم انخفاض شحنات النفط الخام الروسي إلى أدنى مستوياتها في نحو شهرين بسبب سوء الأحوال الجوية في تعزيز الأسعار. إلا انه على الرغم من ذلك، استمرت المخاوف بشأن زيادة الامدادات في التأثير على معنويات سوق النفط كما يشير التقرير الشهري الأخير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية.

من جهة أخرى، كشفت أحدث التوقعات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الامريكية عن خفض بشكل هامشي للتوقعات الخاصة بمزيج خام برنت للعام 2024. وتتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط سعر الخام 82.49 دولار أمريكي للبرميل خلال العام 2023 مقارنة بتوقعاتها السابقة البالغة 82.57 دولار أمريكي للبرميل. وتتسق توقعات العام 2024 مع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت خلال العام 2023. ووصلت توقعات السعر للعام 2025 إلى 79.48 دولار أمريكي للبرميل. ومن حيث الاتجاه الشهري، بلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 78.0 دولار أمريكي للبرميل خلال شهر ديسمبر 2023 بعد أن شهد انخفاضاً شهرياً بنسبة 6.1 في المائة مقارنة بشهر نوفمبر 2023. وكان الانخفاض مماثلاً لسعر سلة الأوبك بنسبة 7.0 في المائة، ليصل في المتوسط إلى 79.0 دولار أمريكي للبرميل، في حين انخفض سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 7.2 في المائة، ليصل في المتوسط إلى 80.1 دولار أمريكي للبرميل.

الطلب العالمي على النفط

أبقت منظمة الأوبك تقديرات الطلب العالمي على النفط للعام 2023 دون تغيير على نطاق واسع في تقريرها الشهري الأخير عند 2.46 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يصل إجمالي الطلب إلى 102.11 مليون برميل يوميا خلال العام. إلا انها قامت بإجراء مراجعات للبيانات ربع السنوية للربع الأول من العام 2023 والربع الثالث من العام 2023 لمنطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين ضمن أحدث الأرقام المنشورة. كما خضعت توقعات الطلب للدول الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين والشرق الأوسط وحولتها إلى تعديلات تصاعدية تعكس نمو الطلب بوتيرة أفضل من المتوقع في المنطقة.

الطلب العالمي على النفط -2025/2024/2023 – (مليون برميل يوميا)

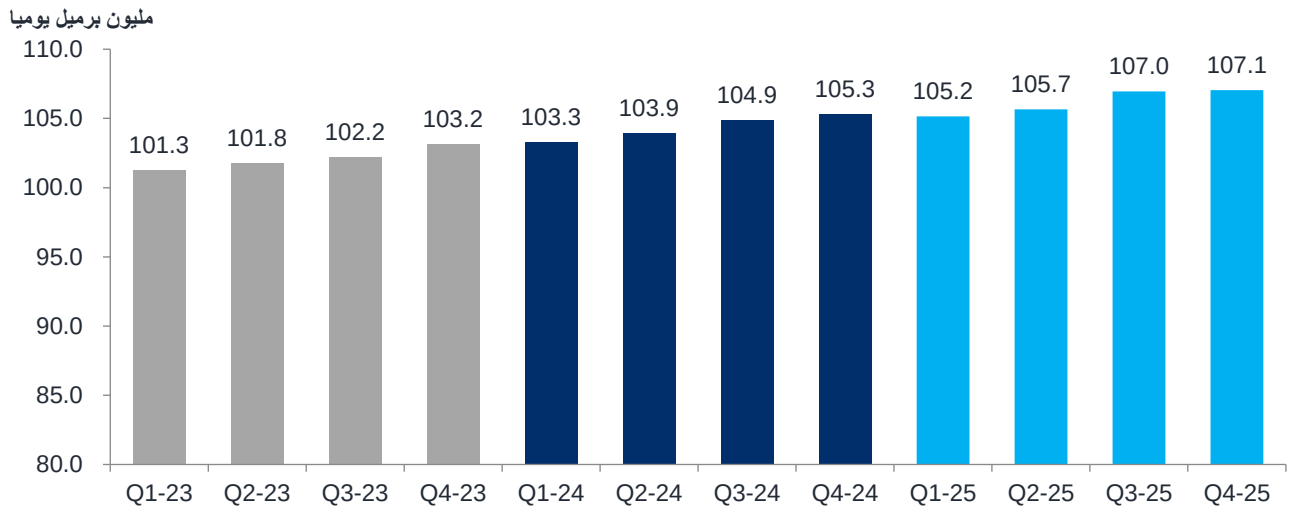

المصدر: أوبك

كما تم الإبقاء على توقعات نمو الطلب للعام 2024 دون تغيير، بتوقع تسجيل نمواً قدره 2.25 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل الطلب للعام بأكمله إلى 104.36 مليون برميل يومياً. وتظهر توقعات النمو الاقتصادي للولايات المتحدة نمواً أقل في العام 2024 مقارنة بالعام 2023. وسلط تقرير الأوبك الضوء على ضعف نشاط التصنيع في الولايات المتحدة والذي من المتوقع أن يؤثر على الطلب على الديزل على الرغم من أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب الإجمالي على النفط في الولايات المتحدة بنحو 140 ألف برميل يومياً على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2024، بدعم من الطلب على وقود الطائرات/الكيروسين وغاز البترول المسال. وبالنسبة للدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فمن المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي في العام 2024 وينعكس في هيئة ارتفاع دخل الأسرة الحقيقي مدعوماً بانخفاض معدلات التضخم وثبات الأجور الاسمية. ومن المتوقع أن يدعم ذلك نمو الطلب على النفط في النصف الأول من العام 2024 بزيادة متوقعة على أساس سنوي قدرها 58 ألف برميل يومياً.

إمدادات النفط من خارج الأوبك

انخفض إنتاج السوائل النفطية العالمية مرة أخرى خلال شهر ديسمبر 2023. ووفقاً للبيانات الأولية، بلغ متوسط إمدادات النفط العالمية 100.9 مليون برميل يومياً بعد تسجيلها لانخفاض شهري قدره 0.4 مليون برميل يومياً. ووفقاً لمنظمة الأوبك، يعزى هذا التراجع مرة أخرى إلى انخفاض إنتاج المنتجين من خارج الأوبك. إذ انخفضت امدادات الموردين من خارج الأوبك بنحو 0.5 مليون برميل يومياً خلال الشهر، وبلغ متوسط الإنتاج 74.2 مليون برميل يومياً على خلفية انخفاض الإنتاج في روسيا والولايات المتحدة والذي قابله ارتفاع الإنتاج من دول أوروبا الأسيوية الأخرى وكندا.

وتشير تقديرات الأوبك إلى نمو إنتاج السوائل النفطية من خارج الأوبك بمقدار 2.1 مليون برميل يومياً خلال العام 2023 ليصل إلى 69.1 مليون برميل يومياً خلال العام. وتشمل تقديرات العام 2023 بيانات إنتاج أنجولا التي قررت الانسحاب من مجموعة الأوبك في ديسمبر 2023. كما كشف تقرير الأوبك الشهري عن بعض المراجعات التصاعدية التي تم إجراؤها على تقديرات الإمدادات الخاصة بالولايات المتحدة (+175 ألف برميل يومياً) وروسيا (+159 ألف برميل يومياً) والبرازيل (+29 ألف برميل يومياً) والتي قابلها المراجعات الهبوطية لتقديرات الإنتاج الخاصة بكندا (-18 ألف برميل يومياً) وأذربيجان (-11 ألف برميل يومياً). ووفقاً للتقرير، تم تعديل نمو العرض للعام 2023 للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورفعها بعد التعديلات الهبوطية

لبيانات العرض الخاصة بالمملكة المتحدة والنرويج والتي تم تعويضها بمراجعات تصاعدية للبيانات الخاصة بالولايات المتحدة.

الإنتاج النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك - 2025/2024/2023 – (مليون برميل يومياً)

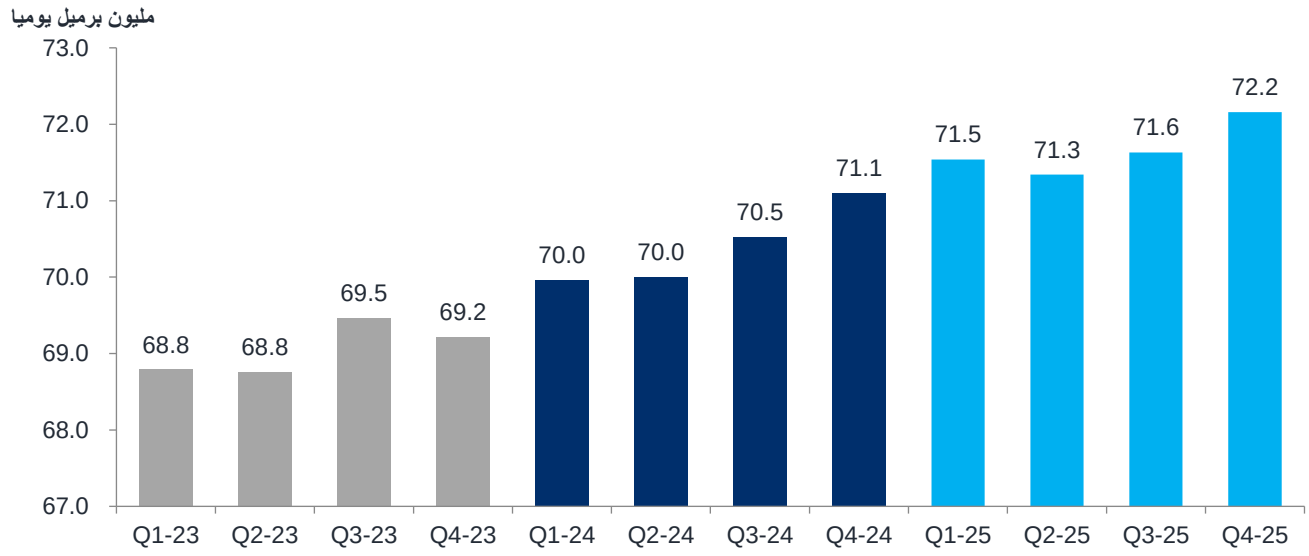

المصدر: أوبك

وبالنسبة للعام 2024، تم خفض توقعات نمو إنتاج السوائل النفطية من خارج الأوبك هامشياً إلى 1.3 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل متوسط الإمدادات إلى 70.4 مليون برميل يومياً. وتضمنت المراجعة تعديلا هبوطياً لتوقعات العرض الخاصة بأذربيجان بنحو 11 ألف برميل يوميا في العام 2024.

توقعات الأوبك للعرض والطلب على النفط للعام 2025

قامت الأوبك ايضاً في تقريرها الشهري الأخير بإصدار توقعاتها الأولية للطلب العالمي على النفط وإمدادات السوائل النفطية من خارج الأوبك للعام 2025. وتتوقع الوكالة نمو الطلب بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً في العام 2025، حيث سيأتي الجزء الأكبر من النمو من الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدعم ايضاً من النمو الهامشي المتوقع للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ووفقاً للتقرير، من المتوقع أن ينمو الطلب في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 46.13 مليون برميل يومياً، في حين من المتوقع أن يرتفع الطلب من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1.7 مليون برميل يوميا ليصل إلى 1.74 مليون برميل يوميا في العام 2025. كما يتوقع أن تكون الصين متبوعة بمنطقة الشرق الأوسط من أكبر محركات الطلب على النفط في العام 2025 مع نمو الطلب بمقدار 0.41 مليون برميل يومياً و0.38 مليون برميل يومياً، على التوالي.

من جهة أخرى، من المتوقع أن ينمو إنتاج السوائل النفطية من خارج الأوبك بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً في العام 2025 ليصل في المتوسط إلى 71.7 مليون برميل يومياً خلال العام. ومن المتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من نمو الامدادات من الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي من المتوقع أن تزيد امداداتها بمقدار 0.8 مليون برميل يومياً، بينما من المتوقع أن تزيد الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية امداداتها بمقدار 0.4 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة أكبر مساهم في نمو إنتاج السوائل النفطية في العام 2025، كما يتوقع أن تزيد الإنتاج بمقدار 0.6 مليون برميل يومياً ليصل

في المتوسط إلى 21.96 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يصل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى 13.44 مليون برميل يومياً في العام 2025، وفقا لأحدث توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية مقارنة بتوقعات تبلغ 13.21 مليون برميل يومياً للعام 2024.

الإنتاج الشهري للأوبك

انخفض إنتاج الأوبك من النفط مرة أخرى خلال شهر ديسمبر 2023 مقارنة بالشهر السابق. وبلغ إجمالي الإنتاج 28.05 مليون برميل يومياً خلال الشهر مسجلاً انخفاضاً قدره 40 برميل يومياً، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج التي تضمنت بيانات الإنتاج الخاصة بأنجولا، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض إنتاج الإمارات والكويت. وأبقى معظم منتجي المجموعة إنتاجهم دون تغيير خلال شهر ديسمبر 2023 مقارنة بنوفمبر 2023. وأظهرت بيانات الإنتاج من مصادر الأوبك الثانوية نمواً طفيفاً في الإنتاج خلال الشهر بمقدار 73 ألف برميل يومياً مع وصول إجمالي الإنتاج إلى 26.7 مليون برميل يومياً خلال الشهر (باستثناء بيانات أنجولا). وجاء هذا النمو، وفقاً للأوبك، مدفوعاً بالنمو القوي لإنتاج نيجيريا، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج العراق. وقد قابل هذا النمو الانخفاض الهامشي في إنتاج الكويت والسعودية وإيران.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الانتاج النفطي لشهر ديسمبر 2023 – (مليون برميل يومياً)

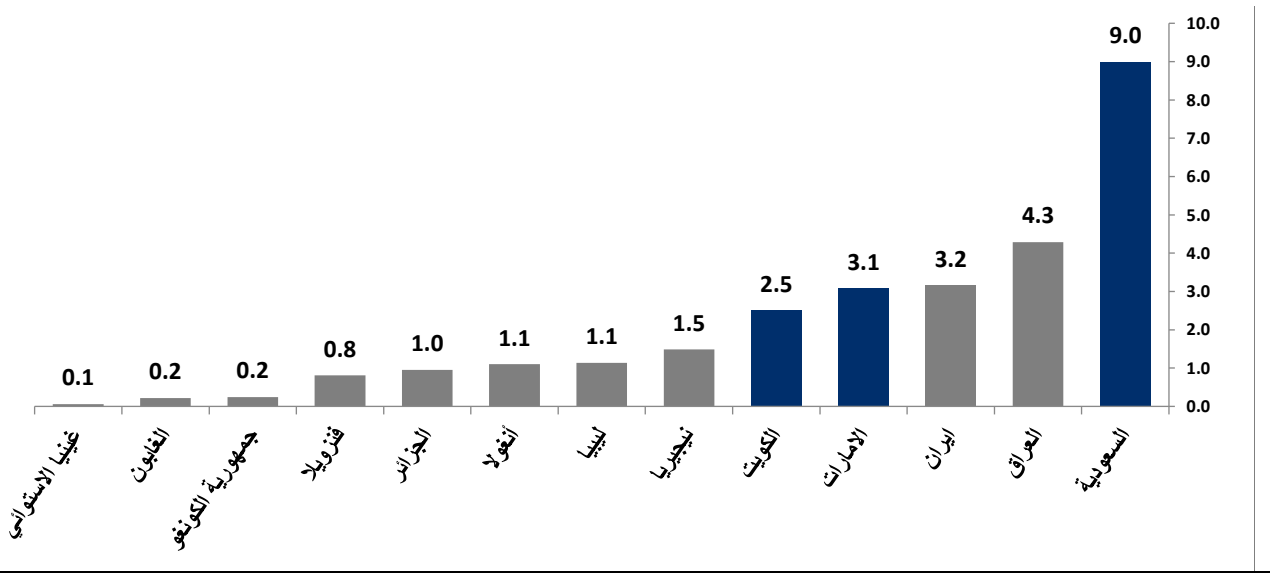

المصدر: بلومبرج

وكشفت أحدث البيانات الصادرة عن شركة ريفينيتيف إيكون امتثال الأوبك لخفض حصص الإنتاج التي تعهدت بها بأكثر من 300 في المائة. وبلغت التخفيضات المعلنة 1.3 مليون برميل يومياً كما في ديسمبر 2023، باستثناء التخفيضات الطوعية التي أعلنتها السعودية وروسيا. وعلى مستوى اعضاء المجموعة، فشلت الجابون فقط في الالتزام بالتخفيضات التي تعهدت بها، بينما تجاوز باقي المنتجين التسعة (باستثناء المنتجين المعفيين إيران وليبيا وفنزويلا) معدلات الامتثال المطلوبة. وأظهرت أحدث التقديرات، وفقاً للأوبك، أن المجموعة استحوذت على حصة سوقية عند نسبة 26.5 في المائة بنهاية العام 2023 مقابل نسبة 28.5 في المائة بنهاية العام 2022. وفيما يتعلق بالطاقة الإنتاجية الاحتياطية، وفقاً لبيانات متوسط الإنتاج والتخفيضات المتعهد بها، زادت الطاقة الإنتاجية الاحتياطية بأكثر من 6.0 مليون برميل يومياً حتى نهاية ديسمبر 2023. وتأتي السعودية في الصدارة بانفرادها بأكبر طاقة انتاجية احتياطية في العام 2023 تبلغ 2.4 مليون برميل يومياً، تليها الإمارات ثم إيران بواقع 1.2 مليون برميل يومياً و1.0 مليون برميل يومياً، على التوالي. ويشكل المنتجون الثلاثة معاً أكثر من ثلاثة أرباع الطاقة الانتاجية الاحتياطية للمجموعة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com